

## الأشخاص المعوقون في مواجهة كورونا

### ما العمل؟

ها نحن نواجه أزمة جديدة - "كورونا"، من الحجر المنزلي والتعبئة العامة إلى الحظر، تأثر الأشخاص المعوقون بشكل مباشر على صعيد تقييد حركتهم أكثر، وعدم التزام القوى الأمنية بتعاميم ممتالية من وزارة الداخلية تعفيهم من تقييد لوحات السير المنتهية بالأرقام المفردة والمزدوجة. وتأثروا بتأخير مواعيد حصولهم على المعينات الطبية والأجهزة التعويضية المساعدة، فيما كانت الدوائر الصحية الرسمية تصب اهتمامها على الوباء تحديداً، كما تعذر وصول المعينات الطبية إلى عدد كبير من الصيدليات. كما تأثروا، وفق الشكاوى والتبليغات التي وصلت إلى "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين" باستثنائهم من المساعدات المالية التي أقرتها الحكومة لعدم وجود إحصاء شامل لهم، ولعوائق حالت دون تسجيلهم في البلديات، وخضع التسجيل لاستثنائية كبيرة. وأثقلت الأزمة المعيشة الخانقة عليهم، واختفت كل أي معالم الحماية الاجتماعية، وحرم كثيرون من غير المنتسبين إلى أحزاب وتوجهات سياسية من التقديمات العينية والمالية في مناطقهم.

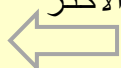
إننا أمام خطر جديد! على الصعيد الرسمي يعود بنا مجلس النواب عشرين عامًا إلى الوراء مع تعديل مستغرب يمس بمصطلح الأشخاص المعوقين! فيما المطلوب منه التقدم إلى المعاني السامية التي حملتها الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعوقين (2006). أما على المستوى الاجتماعي فإن الأزمة المعيشية الخانقة، وغياب الدولة وإداراتها المعنية يعيدنا إلى النموذج الرعوي والخيري في التعامل مع قضايا الأشخاص المعوقين، وذلك عبر الجمعيات الطائفية. وتكمن خطورة هذا النموذج في النظر إلى الشخص المعوق على أنه متلق للمساعدة المالية والعينية والطبية، لا على أنه مواطن يتمتع بكامل حقوق المواطنة وأن من حقه على دولته أن تؤمن له جميع احتياجاته. من المؤسف أن ينقضي عقدان من النضال ويردنا جهل المشرعين واستحواذ الطائفيين والمذهبيين إلى المربع الأول من جديد.



كورنيش المنارة في بيروت خال من رواده (صورة نبيل إسماعيل)

مع إعلان التعبئة العامة في لبنان لمواجهة تداعيات أزمة كورونا على فئة الأشخاص المعوقين، أطلق "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" حملة مدنية بعنوان "جود". الاسم الذي اختاره الاتحاد للحملة "جود" (فعل أمر بالعامية اللبنانية يعني تكارم - أي أعط مما عندك). وهو يتألف من ثلاثة حروف: ج - جسر، و - وصل، د - دعم.

تعمل حملة "جود" على: توعية حول حاجات الأشخاص المعوقين أثناء فترة الحجر الصحي (منشورات توعوية تتعلق بالتعامل مع الأشخاص المعوقين في مراكز الحجر الصحي الجماعية، إعداد مقاطع فيديو قصيرة، ومنشورات إلكترونية للتوعية حول فايروس كورونا والحجر الصحي الطوعي، إطلاق صفحة على الفيسبوك للتوعية ونشر أخبار الحملة). كما تعمل على تلبية الاحتياجات الخاصة المتعلقة بالإعاقة (ضمن الإمكانات المتاحة تؤمن الاحتياجات الأساسية: غذاء، دواء...)، كما تعمل على تلبية احتياجات مالية متنوعة للمواطن المعوق في ظل الضائقة المعيشية التي يمر بها لبنان منذ نحو ستة أشهر، والتي تطل بشكل مباشر الأشخاص المعوقين الأكثر فقراً وذلك ضمن الإمكانيات المتوفرة.





وتعتبر الحملة صلة وصل بين المتبرعين والأشخاص المعوقين، حيث تطرح ضرورة التبرع من قبل من يقدر على ذلك كي تغطي الاحتياجات لدى مستحقيها. وتوائم الحملة بين المبالغ النقدية المتبرع بها والمواد العينية من جهة والاحتياجات التي يمكن أن تغطيها من جهة أخرى.

حملة "جود" صلة وصل حقوقية مطلبية، إذ تلعب دور الخط الساخن بين المواطن المعوق وإدارات الدولة ووزاراتها، حيث تتلقى بالتعاون مع "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين" شكاوى المواطنين المعوقين وتسائل الإدارات والوزارات حول التقديمات المتعلقة بهم، لاسيما حول المساعدات المالية التي أقرها مجلس الوزراء والحقوق الأخرى. وتعمل الحملة على تحريك المجتمع المدني، وتحفيز الجمعيات المدنية والحقوقية لإنشاء منصة حقوقية مشتركة تحمل قضايا الأشخاص المعوقين وتطالب الحكومة بتبليتها.

[للمزيد اضغطي هنا](#)



## خلية الأزمة: لدعم الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضا للخطر



والبرامج المعنية. كما اعربت عن قلقها مما يصل مرصد حقوق الأشخاص المعوقين من شكاوى تدل على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون للاهمال في حملة المساعدات المالية، وحيث ان الأكثرية العظمى منهم لا تستفيد من المساعدات المالية المطروحة، ويترافق ذلك مع استمرار توقف برنامج تأمين المعينات الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة منذ أكثر من سنة. ولفتت الخلية وزارة الداخلية إلى أن وسيلة النقل الرئيسية للأشخاص ذوي الإعاقة هي مركباتهم الخاصة، وبالتالي لا بد من السماح لهم باستعمال وسيلة النقل الخاصة بهم بغض النظر عن رقم السيارة. كما لفتت رئاسة مجلس الوزراء إلى ضرورة وجود ممثل للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خلية الأزمة الفاعلة في رئاسة الحكومة لضمان أن أصوات هذه الفئة من المواطنين مسموعة". ("وطنية")

[للاطلاع على المزيد اضغطي هنا](#)

عقدت خلية الأزمة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة وباء كورونا، والتي تضم ممثلين عن الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا، واتحاد جمعيات المعوقين اللبنانيين، والاتحاد اللبناني للإعاقة الجسدية، والاتحاد اللبناني للصم، وجمعية "أصدقاء المعوقين"، وجمعية الشبيبة للمكفوفين، وجمعية درب الوفاء للمعوقين الاجتماعية، وجمعية "مساواة"، والجمعية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية، والمنتدى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنتدى المقعدين - زحلة، اجتماعا عبر شبكة الإنترنت، اعتبرت في ختامه ان "الأزمة الوبائية التي

تعصف بالعالم ولبنان، تفرض أقصى درجات التكافل الاجتماعي في مواجهة هذا الوباء القاتل، وان أول أشكال التكافل هو دعم الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضا للخطر".

وأفاد بيان للمجتمعين على الاثر، أنهم "أشاروا الى تقارير منظمة الصحة العالمية والتحالف الدولي حول الإعاقة والتي تلفت الى أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من أكثر الفئات الاجتماعية المهتدة بهذا الوباء القاتل"، موضحا أن "هذه الخلية تشكلت وتدارست أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وانتقدت في بيان عدم خطط الدعم والوقاية الموضوعة لأنها لا تلتحظ الأوضاع الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث تأمين الدعم الوقائي والمعدات المطلوبة، لدعم قدراتهم على الصمود ومواجهة الوباء". ولفت الى أن "الخلية طلبت من الوزارات المعنية، وخصوصا وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية وبشكل عاجل وسريع، إطلاق برامج إغاثة للأشخاص ذوي الإعاقة القابعين في الحجر المنزلي وغير القادرين على ملاحقة طلباتهم وحاجاتهم في المراكز

### توصيات لمواجهة الوباء

تبنى "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" التوصيات الرئيسية للتحالف الدولي للإعاقة من أجل الاستجابة الشاملة للإعاقة في مواجهة جائحة كورونا، وعممها في مواجهة الوباء وجاء فيها:

يجب أن يتلقى الأشخاص المعوقون معلومات حول نصائح التخفيف من حدة العدوى وخطط التقييد العامة والخدمات المقدمة، في مجموعة متنوعة من الأشكال عبر التقنيات التي يمكن الوصول إليها. يجب اتخاذ تدابير وقائية إضافية للأشخاص المعوقين الذين يعانون من أنواع معينة من ضعف المناعة.

تعد زيادة الوعي وتدريب الموظفين المشاركين في لجان الطوارئ والاستجابة أمراً ضرورياً. يجب أن تكون جميع خطط الطوارئ والاستجابة شاملة ومتاحة للنساء المعوقات. يجب ضمان المساواة وعدم وجود تمييز سلبي على أساس الإعاقة. أثناء الحجر الصحي، يجب ضمان خدمات الدعم والمساعدة الشخصية وإمكانية الوصول إلى الأماكن والمعلومات. يجب أن تأخذ تدابير القيود العامة في الاعتبار الأشخاص المعوقين على قدم المساواة مع غير المعوقين. لا يمكن نزع أولوية الأشخاص المعوقين الذين يحتاجون إلى الخدمات الصحية بسبب وباء كورونا على أساس إعاقته.

[للاطلاع على المزيد اضغط/ي هنا.](#)



### "المرصد": المسؤولية خطيرة!

وردت إلى المرصد شكاوى متعددة، مفادها أن أشخاصاً معوقين أهملت البلديات المناطق بها رفع اللوائح الإسمية للحصول على المساعدة المالية المقررة من مجلس الوزراء إيراد أسمائهم في تلك اللوائح، أو أرجأت إيراد أسمائهم إلى "ملحق" ما. فيما أعلنت قيادة الجيش أنها ستبدأ بتقديم هذه المساعدات اعتباراً من صباح 14 نيسان، وفق اللوائح الإسمية الواردة إليها من رئاسة مجلس الوزراء. بناء عليه، أصدر المرصد بياناً لفت فيه إلى أن الكثيرين من الأشخاص المعوقين، الذين تزيد نسبتهم عن عشرة في المئة من السكان، هم خارج حسابات الأحزاب والتبقيات، ولا تلحظهم البلديات، ولا إمكانيات لديهم للوصول في ظل غياب بيئة هندسية خالية من العوائق. بالإضافة إلى أن كثيرين منهم لم يدرجوا في السابق على لوائح الأسر الأكثر فقراً لأسباب مختلفة. إن المسؤولية خطيرة في هذه المرحلة، وتقع في الدرجة الأولى على عاتق مختار الأحياء والبلديات والقرى وأعضاء المجالس البلدية، الذين هم على تماس مباشر مع المواطنين المعوقين، ولديهم إمكانية إدراجهم على اللوائح. إننا نهيب بهم أن يترفعوا عن جميع الاعتبارات السياسية والحزبية، وأن يولوا هذه الفئة من المواطنين الأهمية المطلوبة وفق اعتبارات التضامن الإنساني وحقوق الإنسان.

[للاطلاع على المزيد اضغط/ي هنا](#)

<http://lphu.com/marsad/>

أطلق "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان" موقعه الإلكتروني بحلة جديدة، حيث يمكن للمتابعين أن يطلعوا على أحدث المعلومات عن الأشخاص المعوقين في لبنان عبر التقارير الدورية، وأن يطالعوا الإصدارات المتعلقة بحقوقهم. والمرصد أحد مشاريع "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً"، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وبالشراكة مع "المفكرة القانونية" و"الشبكة الوطنية للدمج"، وبدعم من "الدياكونية".

يهدف إلى إيصال صوت الأشخاص المعوقين من المواطنين اللبنانيين واللجئين الفلسطينيين والسوريين في لبنان، وذلك عبر توثيق الشكاوى حول انتهاك حقوق الأشخاص المعوقين وفق التشريع المحلي أو التشريعات الدولية ذات الصلة. ويحث المرصد الأشخاص المعوقين على التبليغ عن أي انتهاك يطال حقوقهم في شتى المجالات: التربوية والتعليم، العمل، الوصول إلى الأماكن والمعلومات، الصحة، الحقوق المدنية، الإعفاءات. كما يحث المرصد الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم على تعبئة استمارة شكوى الكترونية عبر هذا الموقع، ويضمن السرية في التعامل مع المعلومات الشخصية الواردة فيها. ويمكن لأي شخص التبليغ عن انتهاكات تطال حقوق الأشخاص المعوقين عبر الاتصال على الرقم: 01807366

مرصد  
حقوق  
المعوقين

## التقدم إلى الوراء!

فيما البلاد تترزح تحت وطأة ضائقة اقتصادية مستمرة منذ أيلول 2019، وفي أجواء التعبئة العامة لمواجهة جائحة كورونا، التأم مجلس النواب في جلسة تشريعية، في قصر الأونيسكو في 21 نيسان 2020، وعلى جدول أعماله 66. إلا أن أغرب ما في هذه الجلسة أنها لم تحجز الاعتمادات المطلوبة التي وعد بها رئيس الوزراء للمساعدات المالية الاجتماعية المحددة بمبلغ 400 ألف ليرة للفئات المهمشة ومن بينها فئة الأشخاص المعوقين، كما أنها أقرت بنداً غريباً وهو تعديل الاسم القانوني للأشخاص المعوقين (المنصوص عليه في القانون 220/2000) ليغدو "ذوو الاحتياجات الخاصة"!

ما الداعي إلى ذلك؟ ألم يكن الأجدى بالمجلس النيابي المصادقة على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعوقين التي تنتظر على بابه منذ عام 2007؟ ألم يكن الأجدى به أن يعمل مع الحكومات المتعاقبة منذ عشرين عاماً على تأمين الأجواء المناسبة لتطبيق القانون 220؟

عشية هذه الجلسة المجحفة بحق أكثر من 15 في المئة من المواطنين، **أطلق "المرصد" صرخة أراد إيصالها إلى النواب**، جاء فيها:

إن مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان يستغرب عدم التنام البرلمان اللبناني لثلاثة عشر عاماً في جلسة تشريعية للمصادقة على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعوقين، وهو يلتزم اليوم للعودة بالمصطلحات المتعلقة بقضايا الإعاقة إلى الوراء بما لا يتوافق مع المنهج الحقوقي، ذلك مع العلم إن أي مصطلح لا يقدم أو يؤخر ما دامت حقوق هذه الفئة من المواطنين منتهكة ومهدورة حيث لم تطبق الحكومات المتعاقبة القانون 220 على 2000 الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان، الذي صدر قبل عشرين سنة.

إن مصطلح "الأشخاص المعوقين"، الذي نصّ عليه القانون 220/2000، لا يزال الأفضل محلياً، وذلك لأنّ مصطلح



من شوارع بيروت (الصورة: النقيب عباس سلمان)

"ذوو الاحتياجات الخاصة" ينطبق على فئات أوسع من فئة الأشخاص المعوقين، حيث يضمهم إلى فئات أخرى (كل شخص لديه حاجات خاصة)، ولا يفيد معنى الإعاقة تحديداً. بناء عليه، إن "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان" يتمنى على رئاسة مجلس النواب حذف بند تعديل مصطلح "الأشخاص المعوقين" من جدول أعمال الجلسة التشريعية، وتأجيل ذلك إلى حين المصادقة على الاتفاقية الدولية، التي تشكل المرجع القانوني الأول عالمياً في ما يتعلق بهذه الفئة، والمسارة إلى المصادقة على الاتفاقية في أقرب جلسة تشريعية.

كما أن عددًا من منظمات الأشخاص المعوقين أطلق نداء إلى "رئاسة مجلس النواب"، يتقاطع مع الصرخة التي أطلقها المرصد (**يمكن الاطلاع عليه عبر الضغط هنا**). إلا أن مجلس النواب تجاهل نداءات أصحاب القضية، وبالتالي أعادنا عشرين عاماً إلى الوراء مع مصطلح بال عفا عنه الزمن!

"راصدك" - نشرة شهرية تصدر عن "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان" بدءاً من أيار/ مايو 2020. إعداد وتحرير: الوحدة الإعلامية في "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" - LUPD بالتعاون والتنسيق مع إدارة البرامج والمشاريع في الاتحاد. ترحب النشرة بمقترحات الناشطين المعوقين ومساهماتهم، لمزيد من المعلومات، وللتواصل، زورنا موقع المرصد: <http://lphu.com/marsad/>